

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية

وزير

الدولة للتنمية الإدارية

كتاب دورى رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤

بشأن

الالتزام بالتعامل مع المواطنين من خلال الرقم القومى

وإثبات مكوناته كاملة

مع مراعاة ما ورد بالكتاب الدورى رقم ١ لسنة ٢٠٠٣ بشأن استمرار التعامل ببطاقات تحقيق الشخصية الورقية إلى جانب بطاقات الرقم القومى ، فإنه قد تبين من المتابعة اكتفاء بعض الجهات التابعة للوزارات والهيئات الحكومية والبنوك بإثبات جزء من الرقم القومى أثناء التعاملات المختلفة سواء مع العاملين بها أو أثناء أداء الخدمات للمواطنين ، وهو ما تضمنه كتاب السيد وزير الداخلية رقم ٢١٩٤٧ الوارد للوزارة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٣ أ

وحيث تنص المادة (٢) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الأحوال المدنية على أن تنشئ مصلحة الأحوال المدنية قاعدة قومية لبيانات المواطنين تشتمل على سجل خاص بكل مواطن يميزه رقم قومى منذ ميلاده وطوال حياته ولا يتكرر حتى بعد وفاته ، وتلتزم جميع الجهات بالتعامل مع المواطنين من خلال هذا الرقم .

فإن هذا النص وضع التزاماً عاماً وشاملاً لجميع الجهات الحكومية والهيئات العامة والمحافظات ووحدات الإدارة المحلية والبنوك وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وشركات التأمين وغيرها من الجهات التى تتعامل مع المواطنين ، بالالتزام بالتعامل من خلال الرقم القومى ، وإثبات مكوناته كاملة (أربعة عشر رقماً) دون اختصار ، وباعتبار أن كل مكون له دلالة قانونية الخاصة .

برجاء التفضل بالتنبيه على الوحدات والشركات والبنوك التابعة لسيادتكم بضرورة الالتزام بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ والتعامل مع المواطنين من خلال الرقم القومى وإثبات مكوناته كاملة (أربعة عشر رقماً) دون أى اختصار .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

تحريراً فى ٢٠٠٤/٧/٤

وزير

الدولة للتنمية الإدارية



« دكتور محمد زكى أبو عامر »

كشف التوزيع : السادة :

- نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء .
- المحافظون .
- رؤساء الجامعات والمراكز البحثية .
- محافظ البنك المركزى المصرى .
- رؤساء الهيئات العامة والأجهزة المستقلة .
- مديرو ومديريات التنظيم والإدارة بالمحافظات .
- رؤساء وحدات التنظيم والإدارة بالوزارات والهيئات والمصالح .